

## تحرك عاجل الإفراج عن أحد المعتقلين القطريين، وسجن الآخر

أفرجت السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة عن أحد الشخصين القطريين اللذين كانا قد تعرضا للإخفاء القسري، ولكنها قضت بسجن الآخر لمدة 10 سنوات، وذلك يوم 18 مايو/أيار 2015. وليس من حقه استئناف الحكم.

أطلق سراح المواطن القطري يوسف عبد الصمد عبد الغني الملا يوم 18 مارس/آذار 2015، وأبعد إلى قطر. وكان قد تعرض للاختفاء القسري منذ القبض عليه في يونيو/حزيران 2014.

أما المواطن القطري الآخر الذي قُبض عليه في اليوم نفسه، ويُدعى **حمد علي محمد الحمّادي**، ويبلغ من العمر 33 عاماً، فقد حُوكم، مع أربعة قطريين آخرين، بموجب قانون العقوبات وقانون جرائم الإنترنت، حيث وُجّهت له عدة تهمة، من بينها "إهانة رموز دولة الإمارات (أي مسؤولي الإمارات)" عن طريق نشر معلومات وأخبار وشائعات وصور على موقع "تويتر" بقصد السخرية من رموز الدولة والإساءة إلى سمعة الدولة ومكانتها. وقد حُوكم الأربعة الآخرون غيابياً. وحكمت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي على حمد علي محمد الحمّادي بالسجن 10 سنوات يعقبها الترحيل من البلاد، بينما حُكم على الأربعة الآخرين بالسجن مدى الحياة. كما حُكم على الخمسة بغرامة قدرها مليون درهم إماراتي (حوالي 272 ألف دولار أمريكي). وليس من حق هؤلاء المحكوم عليهم استئناف الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى.

ويبدو أن هؤلاء الخمسة كانوا يعملون لحساب جهاز أمن الدولة القطري. وتردد أن حمد علي محمد الحمّادي قد "اعترف" بأنه دخل الإمارات في سبتمبر/أيلول 2013 واشترى هواتف محمولة ذكية وشرائح هواتف إماراتية وسلّمها إلى أحد الأشخاص الذين أدينوا لاحقاً معه. وقد استُخدمت تلك الهواتف فيما بعد لنشر تعليقات على موقع "تويتر" اعتُبرت مسيئة لدولة الإمارات. وقد بدأت محاكمة الخمسة يوم 19 يناير/كانون الثاني 2015.

وقد قُبض على كل يوسف عبد الصمد عبد الغني الملا وحمد علي محمد الحمّادي يوم 27 يونيو/حزيران 2014 عند نقطة الغويفات الحدودية. وكان كل منهما يسافر بمفرده ويقود سيارته الخاصة حيث مرا عبر المنطقة الجنوبية في قطر ثم عبر الأراضي السعودية للوصول إلى الحدود الغربية للإمارات.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

▪ حث السلطات الإماراتية على إصدار أوامر بإعادة محاكمة حمد علي محمد الحمّادي، على أن تُوفّر له جميع الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في الطعن في الحكم والعقوبة أمام محكمة أعلى.

**ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 2 يوليو/تموز 2015 إلى كل من:**  
**رئيس الدولة**

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان  
وزارة شؤون الرئاسة  
طريق الكورنيش  
أبو ظبي، صندوق بريد رقم 280  
الإمارات العربية المتحدة  
رقم الفاكس: +971 2 622 2228  
البريد الإلكتروني: ihtimam@mopa.ae

**ولي عهد أبو ظبي**

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان  
ولي عهد أبو ظبي  
شارع بينونة  
أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 124  
الإمارات العربية المتحدة  
رقم الفاكس: +971 2 668 6622  
تويتر: @MBZNews

**وُترسل نسخ من المناشدات إلى:**

**وزير الداخلية**

سمو الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان  
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي  
بالقرب من مسجد الشيخ زايد  
أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 398  
الإمارات العربية المتحدة  
أرقام الفاكس: +971 2 4414938 / +971 2 4022762 / +971 2 4415780  
البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae  
تويتر: @SaifBZayed

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA: 256/14 لمزيد من المعلومات، انظر:  
[www.amnesty.org/en/documents/mde25/022/2014/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/mde25/022/2014/en/)

## تحرك عاجل الإفراج عن أحد المعتقلين القطريين، وسجن الآخر

### معلومات إضافية

بالرغم من بعض الضمانات المنصوص عليها في دستور الإمارات العربية المتحدة وقوانينها، فمن المعتاد تجاهل حقوق المعتقلين لدى القبض عليهم، وخاصة في القضايا التي يشارك فيها جهاز أمن الدولة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات أخرى لمواطنين أجانب قُبض عليهم واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لأسابيع أو شهور قبل المحاكمة. وعادةً ما ينفذ عمليات القبض هذه جهاز أمن الدولة، الذي يتولى القضايا المتعلقة بالأمن الوطني.

وعادةً ما يقوم مسؤولو جهاز أمن الدولة بالقبض على الأشخاص بدون إذن رسمي بالقبض، ثم يقتادونهم إلى أماكن احتجاز سرية وغير رسمية، حيث يُحتجزون لأسابيع أو شهور بدون توجيه تهمة لهم أو السماح لهم بالاتصال بممثلين قانونيين. وكثيراً ما يتعرض المعتقلون للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي بعض الحالات التي تابعتها منظمة العفو الدولية، كان المسؤولون يتجاهلون على مدى شهور طلبات الأهالي من أجل معرفة المكان الذي يُحتجز فيه أقاربهم المعتقلون.

ويذكر أنه لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا أمام محكمة أعلى، بالرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يقضي بأن يكون لكل شخص أدين بتهمة جنائية الحق في الرجوع إلى محكمة أعلى لإعادة النظر في قرار إدانته والعقوبة التي فُرضت عليه. وتنص المادة 101 من دستور الإمارات العربية المتحدة والمادة 67 من القانون المتعلق بالمحكمة الاتحادية العليا، على أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا نهائية وواجبة النفاذ.

الاسم: يوسف عبد الصمد عبد الغني المّلا؛ حمد علي محمد الحمّادي

النوع: ذكور

